

واعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد بين 14 و25 حزيران/ يونيو من العام 1993، مع نموّ في حجم آليات حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948. الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع البشر بدون أيّ تمييز. ولا تزال مجموعة القوانين الدولية لحقوق الإنسان تتوسّع يوماً بعد يوم، كما يتمّ اعتماد معايير جديدة لحقوق الإنسان على أساس الإعلان العالمي بهدف معالجة القضايا المستجدة. ساهمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في حماية حقوق مجموعات سكانية مهملة، وأدى دمج موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام إلى تعزيز تأهّب الأمم المتحدة عامّة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. كما برز أيضاً إجماع عالمي على أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يجب أبداً أن تبقى بدون عقاب. أقرّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بهدف تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة المعلنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، معياراً عالمياً لمنع الآثار السلبية المرتبطة بالنشاط التجاري على حقوق الإنسان ومعالجتها.